بين إرضاء قيادة حماس في الخارج وإرضاء القيادة في السجون ما زال مترددا في اتخاذ القرار

المهلة التي حددها أبو مازن لإجراء استفتاء عام زادت من الأزمة التي يمر بها هنية

■ ارتداء البدلة الذي قام به استعدادا للاحتفال بافتتاح «الحوار الوطني»، كان يمكن بواسطته الشعور بعدم الراحة الذي يشعر به اسماعيل هنية.

وفي مناسبة اخرى كان من الصعب جدا أن يوافق هنية على أن يُلقي خطابا، وصورة ياسر عرفات معلقة فوق رأسه، ولا يمكن البدء بذلك دون ذِكر الشهيدين ياسر عرفات والشيخ احمد ياسين.

ولكن، في يوم الخميس الماضي، فان البدلة والطريقة التي وقف يلقي بها خطابه، كانت جزءا من التعليمات التي أصدرها لرجاله، كان يريد أن يبدو رسميا، احتفاليا هو وجماعته، فقد أراد أن تبدو حكومته حكومة رسمية وليست «حركة حماس»، بل حكومة فلسطينية، ولهذا السبب عليه أن يضع الى جانبه شعارات الحركة الفلسطينية، وياسر عرفات ايضا. أما البدلة، لهذا السبب، فهي مسألة علاقات عامة وليست مظهرا ثابتا يسعى الى الظهور به باستمرار بصورة رسمية، ولا يحافظ عليه كما يفعل الآخرون، فهو من نوعية الاشخاص الذين يهتمون باطلاق اللحى والظهور بمظهر القوي، كما حاول بعض اصدقائه أن يُفسروا شخصيته.

لم تكن البدلة وحدها هي التي أثقلت على هنية في هذا اليوم الساخن، بل اللغة الرسمية ـ اللغة العربية بالنحو المطلوب والذي يستعمله عادة رجال الدين في خطبهم وعظاتهم ـ إذ لم يُتيحا له أن يتحدث بالصوت واللغة التي يمكن أن تستقطب قلوب سامعيه، كما تعود في مناسبات كثيرة. فهذا ايضا سبب آخر بأن محمود عباس، والذي ألقى خطابه في تلك المناسبة ولم يكن مطلوبا منه أن يدافع لا عن مظهره ولا عن لغته، هو الذي استمال قلوب الجمهور. فقد تحدث عباس بلغة الشارع العربية، حيث يفهمه كل فلاح، موظف وغيرهم من الناس من الذين يُعتبرون مُركبي حركته وتنظيمه، ويمكنه بكل سهولة أن يصل اليهم ويقنعهم بما يقول.

وكما هو مفهوم، هناك قنبلة قوية يمكن أن تكون في السطر الأخير في تلك المناسبة: اذا لم يُستكمل الحوار حول وثيقة الأسرى خلال عشرة ايام في هذا الحوار الوطني، فقد حذر عباس بأنه سيتوجه الى الجمهور ويطلب استفتاء عاماً خلال اربعين يوما، كما كان يمكنه أن يفعل ذلك في ايام سابقة، لكن دون الثقة بامكانية فوزه لانه يعتمد في ذلك على شيء يحبه الجمهور «وثيقة الأسرى»، وهذا ما يطلبه عباس الآن.

الفرق الواضح في هذه المواقف الآن يشير الى أن القوى في الشارع «أنتجت موازين قوى جديدة لم تكن موجودة سابقا»، هكذا قال أحد مساعدي عباس لصحيفة «هآرتس». «نحن في فتح يمكن أن نقبل في نهاية الأمر كل ما يمكن أن تتبرع به الدول الاخرى في حال وافق هنية على الاعتراف باسرائيل، بينما هم في حماس لا يمكنهم دفع رواتب الموظفين ورجال الأمن، سواء التابعين لهم أم التابعين للسلطة بشكل عام. وشهادة الاعتراف لن تمر دون أن تتجاوز اسرائيل. والمشكلة التي تواجهنا الآن هي كيفية ايجاد سيناريو مقبول ومشترك يمكن التوصل اليه بين جميع الأطراف».

العامل المشترك الأصغر تمت صياغته في سجن هداريم. والعلاقة التي تعززت وازدادت صلابة بين جدران السجون كان لها تأثير كبير حيث شارك فيها أمثال مروان البرغوثي والشيخ عبد الخالق النتشة باعتبارهما قيادتي حماس وفتح داخل السجون، ومن قيادتهما التنظيمية بشكل عام. هذه العلاقة أنتجت نوعا من الاعتراف المستقبلي باسرائيل على أساس اعتراف وطني واسلامي، وأن وثيقتهم التي وقع عليها آخرون تعتبر مدخلا جيدا لاتفاق الأطراف داخل السجون، الذين فهموا بأن وثيقة التفاهم التي تم نشرها مؤخرا ستُحدث أصداء كبيرة في الخارج. وقبل ذلك سبق أن نشر الشيخ النتشة، من على صفحات الصحيفة المقدسية «القدس»، مقالا تصالحيا طلب فيه من عباس ومن هنية، على حد سواء، «إظهار رحابة الصدر والقلب» والتوصل الى تفاهم يمنع شق الصفوف.

وقد علِم هنية بوثيقة الأسرى، قبل وقت قصير من نشرها. وحسب مصدر موثوق في حماس، فان هذه الوثيقة لم تصل الى قيادة حماس في الخارج، التي هاجمتها فور الاعلان عنها. وفي هذا الاسبوع لخص المتحدث باسم حماس في الخارج، ابراهيم غوشة، من على صفحات صحيفة «المجد» الاردنية رفض الحركة لهذه الوثيقة: «هي تريد استمرارية الصراع ضد الاحتلال الصهيوني داخل حدود فلسطين عام 1967، أي ضد الاحتلال المباشر، وهي لا تحدد المستقبل الحقيقي للعودة، وبهذا تتنصل هذه الوثيقة من التطلع المستقبلي لحق العودة بما في ذلك عكا وحيفا». وهذه الوثيقة لا تتحدث عن الوجهة التي ستكون عليها دولة فلسطين، ليست دولة دينية ولا دولة علمانية. وهذا الجزء من حماس الذي يريد التوصل الى صيغة مشتركة، يفضل تناسي وتجاهل البُعد الديني في الوقت الحالي، وبذلك لا يستبعدون ظهورهم بمظهر مرتديي زي البدلات وربطات العنق.

لقد زُج بهنية في موقف صعب للغاية: اذا لم يعترف بوثيقة الأسرى، فانه سيضر كثيرا بهذه القيادة الموجودة حاليا داخل أسوار السجون، التي تحبها الجماهير وتكن لها الاحترام البالغ، حيث انها تشكل اطارا استشاريا سريا للحركة، وهذه القيادة نفسها هي التي حددت مكانة الحكومة الفلسطينية وشكل تركيبتها. واذا قبل بهذه الوثيقة فسوف يصطدم وجها لوجه مع قيادة الحركة في الخارج. وبذلك فان هنية نسج لنفسه صيغة تصالحية بين موقف القيادة في السجون والقيادة في الخارج: توجد أجزاء معينة في الوثيقة بالغة الأهمية، هكذا قال، وهذه الأجزاء التي يقبل بها فانه اختار ألا يذكرها. أما حماس الخارج فهي لم تتنازل عن حقها الشرعي بالقيادة.

ذروة هذا الانقسام وصلت في نهاية الاسبوع الى أعلى درجة، حيث أن مجموعة من قيادات حماس في السجون أرسلت مرة اخرى رسائل تؤكد فيها انضمام جميع القيادات داخل السجون الى هذه الوثيقة وتعزيزها، حيث اشتملت على تواقيع معتقلين في سجون نفحة، وعسقلان، وبئر السبع وعوفر وغيرها، حيث نشروا رسالتهم الثانية التي أكدوا فيها أنهم على الرغم من تشجيعهم وتأييدهم للوحدة الوطنية، إلا انهم يطالبون ببعض التوضيحات التي لا بد من صياغتها مرة ثانية، أي أن هؤلاء عملوا بطريقة اخرى ولكن ليست بعيدة عن الأصل الذي نتحدث عنه.

اسماعيل هنية، حسب مصادر مطلعة في حماس، لم يكن شريكا في هذه المبادرة. فقد قالوا بأن جزءا آخر أبدى غضبه من هنية، لا سيما بعد خطابه الذي ألقاه في تلك المناسبة. وفي المقابلة ايضا التي نشرها زميلي، داني روبنشتاين، والتي أخبره فيها بأنه اذا تمت موافقة اسرائيل على الانسحاب الى خطوط 1967، فسيكون هناك سلام. وبعد ايام قليلة من ذلك، في الخطاب الذي ألقاه هنية بمناسبة افتتاح الحوار الوطني، فانه لم يتطرق الى مصطلح «حدود 1967»، بل أعلن عن مطلبه باقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس.

والآن جاء عباس وخفف أو أثقل على جميع الأطراف بإنذاره بالتوجه الى الشعب للاستفتاء العام. في حماس شعروا بالغضب، لكنهم لم يشعروا بالذهول. وقالوا: «اذا توجه أبو مازن الى استفتاء عام، فانه يلغي بذلك نتائج الانتخابات، فنحن ايضا نعرف كيف نصوغ اسئلة الاستفتاء العام»، هكذا أعرب أحد مساعدي هنية عن رأيه، وأضاف «ولكن من المشكوك فيه أن نصل الى لغة مشتركة ولو بالحد الأدنى في هذه الصياغة».

وفي يوم الجمعة الماضي، في خطبة الجمعة التي ألقاها في المسجد العمري، بشرّ هنية سامعيه بأنه اشترى 2000 بدلة رسمية لرجال الشرطة التابعين له، وأن هؤلاء جميعا سيكونون جزءا من القوة الخاصة التي شكلوها. ومن الواضح أنه بهذه العبارة لا يقصد عناصر فتح، ولا عناصر القوة التنفيذية لوزارة الداخلية التابعة لحماس، ولا ايضا للمجموعات المسلحة التي تجول الشوارع في المدينة. وبعد يومين من ذلك أعلن جبريل الرجوب أنه يؤيد اقامة مجلس أمن قومي يدير غرفة عمليات مشتركة بين حماس وفتح. حيث أن الكم الكبير من حالات الصدام التي وقعت في الشوارع، وبصورة واضحة مع رجال سعيد صيام، وزير الداخلية، أخذت تضغط على الكثيرين لايجاد قاعدة مشتركة في هذه المسألة، إلا أن حالة التردد في حماس غير واضحة حتى الآن، فبعد يوم واحد من سحب هذه القوة من الشوارع، عادوا ونشروها.

في يوم الاحد الماضي أعلن رئيس المجلس التشريعي، وهو من شخصيات حماس، عزيز الدويك، أننا «قد لا نحتاج الى الايام العشرة من الحوار»، أي بمعنى آخر، أن الفجوة بين الفرقاء تتقلص شيئا فشيئا. وحتى يوم الاحد القادم فان الرئيس المصري يتوقع أن يتسلم من عباس وهنية معا «الخط الملخص» الذي يوافقان عليه كطرفين متحادثين، وذلك حتى يتمكن من عرضه على اهود اولمرت في اجتماعه المتوقع معه. وهو يتوقع أن يكون هذا الخط خطا متجانسا ما بين وثيقة الأسرى وبين قرار مؤتمر قمة بيروت عام 2002، والقيادة المصرية ما زالت بانتظار هذه الصيغة حتى تتمكن من الافراج عن الاموال التي ينتظرها الجميع، والمفاوضات القريبة التي قد تبدأ بين الطرفين.

عندما تم تعيين محمود الزهار وزيرا للخارجية الفلسطينية، تسلم مع الوظيفة المشكلة المعقدة بأنه سيكون وزير خارجية أي اطار، حيث يتصادم بذلك مع وزير خارجية م.ت.ف، فاروق القدومي. واذا كان وزراء الخارجية التابعون للسلطة الوطنية، أمثال نبيل شعث، وناصر القدوة، قد تمكنا من التعامل مع فاروق القدومي كشخص خصم قوي ويمكنه بسط نفوذه على السفارات الفلسطينية في العالم، فان هذه المشكلة لا يستطيع الزهار التغلب عليها، لا سيما في مسألة من يمكنه تمثيل الفلسطينيين في المناسبات والمؤتمرات الدولية التي قد يُدعى اليها.

محمود الزهار دُعي الى مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عُقد في العاصمة الماليزية، لكنه علم فجأة بأن فاروق القدومي قد وصل الى هناك، وتم الاعلان بأنه هو وزير الخارجية الذي يمثل م.ت.ف، وبذلك فهو يمثل الشعب الفلسطيني بكل أطيافه. وقد علمنا أن القدومي كتب رسالة وجهها لمحمود الزهار أخبره فيها بأن اسمه يظهر في الدعوة كمشارك في الوفد الفلسطيني وليس مشاركا في وفد السلطة الفلسطينية، وبهذا.. يا أخي، أنت ما زلت بحاجة الى كثير من التجربة حتى تفهم العمل في الحقل الدبلوماسي. فما بين أن تكون شخصية من حماس أو شخصية من فتح، هذا لا يهم الآخرين. ويبدو أن القدومي كان يسخر بهذه الكلمات من الزهار الذي شعر بالاساءة والخيبة في ذلك المؤتمر.

تسفي برئيل

كاتب رئيسي في الصحيفة

(هآرتس) 2006/6/1

مروان البرغوثي

اسماعيل هنية

محمود عباس

الرئيس الفلسطيني يتجاهل الاجيال الشابة في فتح.. وبدل أن يُعيد بناء صورة الحركة يحصر اهتمامه في القضاء على حماس

«وثيقة الاسرى» تتجاوز الاحزاب وتُبشر بإمكانية انفجار كظهور كديما فلسطيني

وشعار «لا يوجد شريك» الذي ألصقه شارون بأبو مازن مُعرض للخطر

■ في يوم الاحد وقفت قافلة طويلة عند مدخل حانوت ملابس عرائس في شارع المنارة في مركز رام الله. جاء الرئيس محمود عباس مصحوبا بكتيبة حرّاس ومحاطا بطائفة من الصحافيين. اهتم الضيف رفيع القدر بوضع اعمال الأعراس في المدينة الكبيرة. قال رب البيت «العمل ضعيف جدا».

أما المراسلون فكتبوا، «الناس لا يتزوجون. بل لا يملكون مالا ليأكلوا». لم يكن أبو مازن يحتاج الى أن يوضح لماذا لا يُسمع صوت العريس والعروس في أزقة رام الله. كل طفل فلسطيني يعلم لماذا طردت الدول المانحة نفسها من السلطة وسلبت الأب أجرته.

عاد المساعدون والناطقون الى المقاطعة راضين. لاول مرة منذ رمتهم حماس من المكاتب الفخمة وسلبتهم مفاتيح السيارات الفارهة، عاد القليل من اللون الى الوجوه الساقطة لنشطاء فتح.

انهم يشمون رائحة الانتخابات. السيد، كاره كبير للاعلام، ابتدأ يتعاون بل يخرج الى الشارع ويصافح المارة. على نحو عام لا يهدر وقته على العلاقات العامة ولا على نقاشات استراتيجية وخطط بعيدة الأمد. في الأكثر، يُصرف أموره من يوم ليوم، يحل أزمة وينتظر الأزمة التي تليها. وثيقة الأسرى وخطة الاستفتاء الشعبي تصبان الأدرينالين في دم الرجل، الذي امتاز أكثر بعد عرفات لا بعد اسماعيل هنية في مرتبته. يصل أبو مازن الى مكتبه على نحو عام في العاشرة صباحا، ويترك الى بيته في الثانية بعد الظهر ويعود في الخامسة بعد الظهر ليعمل اربع أو خمس ساعات. كان يبدو في الايام الأخيرة أن الأضواء في المقاطعة تضيء ساعات أطول. بعد اشهر كثيرة من الحداد، يبدو أن شيئا ما يحدث هناك.

كان أبو مازن في الثالثة عشرة عندما هرب والداه من صفد في الشمال، الى سورية، حيث أنهى دراسته للقب الاول في القانون في جامعة دمشق. في الثمانينيات حصل على شهادة الدكتوراه من روسيا. لم يُعلموه في تلك الاماكن كيف تُبنى المؤسسات الديمقراطية وتُجرى الاصلاحات السياسية. وبمقابلة ذلك، تعلم من البلاشفة كيف يقضي على الخصوم، ويشك في شبان طامحين ويقُل من التغييرات. حتى بعد أن صوت الجمهور الفلسطيني بجموعه تصويتا مضادا للوزراء الفاسدين والنشطاء الشرهين، يواصل أبو مازن توزيع الأجور عليهم ويفضل قُربهم، عن قُرب أناس الجيل الشبان في الحزب. وهكذا، بدل أن يُعيد بناء صورة فتح ويُحسنها، يحصر اهتمامه في القضاء على حكومة حماس وفي تسويد وجه المنظمة المنافسة.

تجول ياسر عبد ربه، أحد المبادرين الى «مبادرة جنيف»، اسابيع كثيرة في المقاطعة محاولا أن يقنع أبو مازن بأخذ المبادرة من أيدي رئيس حكومة اسرائيل ايهود اولمرت، وحماس. انضم مستشارو الاعلام الى التوصية واقترحوا إبلاغ العالم أن الرئيس يطلب بدء تفاوض على أساس مخطط كلينتون أو مبادرة جنيف. كان الجميع متفقين على أن تبادل الضربات الكلامية مع خالد مشعل، والمغالبة على السيطرة في المعابر وقوات الأمن والقطيعة الاقتصادية ـ كل واحد منها وكلها معا ـ تفضي الى مسار تصادم.

قال المستشارون، إن مبادرة سياسية، تضطر الامريكيين الى الضغط على اسرائيل والتضييق عليها لتترك «الانطواء»، ستُمكّن الفلسطينيين من تصريف المواجهة في ملعبهم البيتي.

فوز بالنقاط

تردد أبو مازن، كعادته، وارتبك، وتهرب وبقي مع قرار الجامعة العربية. أصبح ذلك القرار الثوري، الذي صدر في آذار (مارس) 2002، رمزه التجاري، وصعب عليه أن يستبدل به صيغة جديدة. واصلت اسرائيل تجاهلها إياه، وصمتت الولايات المتحدة وتهربت اوروبا. لكن تردد أبو مازن في هذه المرة جاء بنتيجة. لقد قام مروان البرغوثي ورفاقه الأسرى بعمله. لم يكن أبو مازن يستطيع أن يجد اصدقاء أفضل من أبطال مناضلة الاحتلال. تُبين جميع استطلاعات الرأي العام أن تسريح الأسرى المسجونين في اسرائيل هو أهم موضوع في نظر الجمهور الفلسطيني.

وهكذا في اليوم الذي صدرت فيه «وثيقة المصالحة الوطنية»، المعروفة باسم «وثيقة الأسرى»، دقت إسفينا بين أفراد حماس الذين يمكثون في الداخل وبين اولئك الذين في الخارج. لو كان أبو مازن أو فتح وقعا على وثيقة كهذه، لكانت حماس مزقتهما إربا إربا مع الوثيقة. لكن يصعب اتهام سجناء مؤيدين، جزؤهم الأكبر من حماس، وهم شبان باعوا أفضل سنيهم من اجل شعبهم، بالاستخذاء. الاختلافات في الرأي في صيغة الوثيقة عمقت الهوة بين حماس في المناطق وحماس في دمشق، وبين حماس في الضفة وحماس في غزة. تتجاوز الوثيقة الاحزاب وتُبشر بامكانية انفجار ـ اقامة كديما فلسطيني، يعرض مخططا للتفاوض على تسوية دائمة بدل اجراءات أحادية. يستطيع فوز كاسح في استفتاء الشعب على تأييد الوثيقة ـ وهي مبادرة أعلن عنها أبو مازن في دراماتية في اطار لقاءات «الحوار الوطني» ـ أن يهب له قاعدة سياسية لاقامة حكومة وحدة براغماتية.

بحسب استطلاع هاتفي أجراه معهد بحث امريكي بالتعاون مع معهد سويسري، لو كان الاستفتاء أُجري هذا الاسبوع، لكان فوز أبو مازن مضمونا. نتائج الاستطلاع، التي نشرت في الصحيفة اليومية المقدسية «القدس»، تُبين أن 85 في المئة من الجمهور يؤيدون المبادرة الجديدة. لقد رفعت نسبة تأييد فتح الى 45 في المئة، أي أنه ارتفاع نسبته 11 في المئة بالقياس الى الاستطلاع السابق. وبمقابلة ذلك، انخفض تأييد حماس من 42 في المئة الى 29 في المئة. توجد علامات، على نحو يشبه قصة حزب المتقاعدين، على أن كثيرين من مصوتي حماس ـ اولئك الذين أرادوا الاحتجاج على سلطة فتح ـ لم يخطر في بالهم أن اصواتهم ستُدخل الحزب الى الحكومة.

بحسب الاستطلاع أصبحت مبادرة الاستفتاء قد جاءت بتحسن ملحوظ لمكانة أبو مازن. يؤيد 62 في المئة الرئيس، بمقابلة 38 في المئة يؤيدون رئيس الحكومة هنية (قبل المبادرة ـ هنية 49 في المئة، وأبو مازن 51 في المئة).

وهذا المعطى القادم لا يقل أهمية: ان اقتراح أبو مازن جلب الوثيقة ليستفتي الشعب فيها يحظى بتأييد 81 في المئة من الجمهور ـ وهي نسبة تأييد سيصعب على كتلة حماس في المجلس التشريعي أن تُفشل معه قانون استفتاء الشعب. وبين ظهراني مؤيدي فتح، يصل التأييد الى 95 في المئة، لكن 72 في المئة من مصوتي حماس و71 في المئة من المصوتين غير المنتمين معنيون بالاستفتاء. يؤيد 71 في المئة حل الدولتين على أساس خطوط 1967.

يؤيد سكان قطاع غزة المبادرة أكثر من سكان الضفة. يبدو انه توجد علاقة طردية بين عمق الضائقة الاقتصادية ونسبة تأييد تسوية سياسية.

لكنهم يُحذرون في معسكر أبو مازن من الفرح قبل الأوان. فحماس ما زالت لم تسقط، وفتح لم تنهض بعد من كبوتها. يُقدرون في المقاطعة أن الفوز في الاستفتاء، إن شاء الله، لن يكون بالضربة القاضية، بل بالنقاط. والسؤال الكبير هو بأي فرق. يعلمون أن نسبة تصويت منخفضة وفرقا ضئيلا، ولن نتحدث عن خسارة، ستلعب لمصلحة حماس وتُقرب نهاية أبو مازن. بحسب الدستور، في اليوم الذي يمضي فيه أبو مازن الى البيت، سيحل رئيس المجلس التشريعي، وهو من حماس، محله لمدة 60 يوما، وبعد ذلك ستُجرى انتخابات. ولست أخال فتح التي لم تبدأ بعد انتعاشها من السقوط في غضون اربعة اشهر، ستجد وقتا كافيا للنهوض في غضون شهرين. في جهاز الأمن الاسرائيلي، على أية حال، يأخذون في الحسبان أن مسكن الرئاسة ـ الجسر الأخير للسلطة ـ سيسقط هو ايضا في أيدي حماس.

وثيقة لاستهلاك بيتي

هذا التخوف لم يعق أحدا في جهاز الأمن عن تسريب أمر قرار تمكين قوات أبو مازن من التسلح بالسلاح وبالذخيرة، واظهاره متعاونا مع اسرائيل. فرك أفراد الادارة السابقة في رام الله أعينهم عندما رأوا عاموس جلعاد يوضح في التلفاز عن مبلغ أهمية هذا التسليح لأمن اسرائيل. انهم يذكرون أنه عشية الانفصال، عندما عرّض وزير الدفاع السابق، شاؤول موفاز، في لحظة «ضعف» بأنه سيكون مستعدا أن يزن القضية، كان جلعاد هو الذي فتّ في عضده. إن تحفظا اسرائيليا من «وثيقة الأسرى» وعرضها كـ «متشددة» يلعب خاصة لمصلحة أبو مازن.

يستطيع أبو مازن أن يفترض أنه في غد الاستفتاء، لن يضيع اولمرت فرصة معاتبته لمواد الوثيقة التي تدعو الى استمرار «مقاومة الاحتلال» (في مناطق الضفة أساسا)، أو التلويح بالكلمات السحرية «حق العودة». يصعب حتى على يوسي بيلين أن يبتلع هذه المواد. ولكن في وضع أبو مازن وفي الأساس حيال وضع فتح، لا يجرؤ أبو مازن على المس بالنسيج اللطيف الذي حاكه قائد التنظيم، مروان البرغوثي، وكبير أسرى حماس، عبد الخالق النتشة.

في جوهر الأمر، لا يهمه كثيرا ما الذي سيقوله اولمرت، أو ماذا سيكون رد رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش. ليست له توقعات من خافيير سولانا، أن يأتي في الاسبوع المقبل من بروكسيل لزيارة فصلية. تهدف وثيقة الأسرى في ظاهر الأمر الى استهلاك بيتي، والى ضبط حماس وسراويلها الى الأسفل.

لو كان علِم اريل شارون أن الأسرى الفلسطينيين سيكونون في يوم ما هم الذين يهددون بهدم مكانة «لا يوجد شريك» التي بناها بجهد كبير لأبو مازن، لما كان أمر وزير الأمن الداخلي آنذاك، جدعون عزرا، بأن يُجيز للبرغوثي أن يشد الخيوط السياسية من زنزانته في سجن «هداريم». هذا التقليد، وربما يكون صادرا عن القصور الذاتي، يستمر ايضا في حكومة اولمرت. لو كان الوزير الجديد، آفي ديختر، معنيا باحباط مبادرة الأسرى، لكان عرف كرئيس سابق «للشاباك» كيف يشوش على اجراء كهذا.

يمكن أن نفترض، أن رفاقا لديختر في «الشاباك» أبلغوا اولمرت أن الرئيس الفلسطيني حرص على إشراك الامريكيين في السر. قبل يوم من توجيهه الإنذار الى رؤوس حماس في قضية استفتاء الشعب، لقي أبو مازن قنصل الولايات المتحدة في القدس، جاك وولس. لقد حدّث علم الدبلوماسي الامريكي وهذا أبلغ فورا واشنطن. وعندما اقترح نظراؤه في وزارة الخارجية على المراسلين الامريكيين ألا ينجروا وراء فرحة الانطواء لنظرائهم الاسرائيليين وحماستهم للهتافات في الكونغرس، علموا أن لقب «لا يوجد شريك» الذي ألصقه شارون بأبو مازن بجهد كبير جدا مُعرض للخطر.

عكيفا الدار

المراسل السياسي للصحيفة

(هآرتس) 2006/6/1

عليهم تزويد تل ابيب بأحدث التكنولوجيات العسكرية

على القيادة الاسرائيلية أن تسعى الى اضفاء مضمون على تصريحات الامريكيين حول الالتزام بالدفاع عن اسرائيل

■ الرئيس جورج بوش صرح ثلاث مرات مؤخرا بأن الولايات المتحدة ستدافع عن اسرائيل في حالة تعرضها للهجوم. نائب الرئيس، ديك تشيني، أضاف تصريحا مشابها، ومن بعده جاءت كونداليزا رايس. من الواضح أن ذلك ليس صدفة. دول كثيرة كانت تتمنى صدور تصريحات مشابهة بصددها. السؤال بالنسبة لاسرائيل هو ما الذي تفعله القدس اليوم حتى تضفي على هذه التصريحات مضمونا جوهريا؟

يجب أن نتطلع الى شروع رئيس الوزراء ايهود اولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي لفني ووزير الدفاع عمير بيرتس في البحث في هذه المسألة. ما الذي يتوجب على اسرائيل أن تطلبه من واشنطن؟ هناك شك اذا كانت هذه المسألة قد أُخضعت للبحث المعمق والشامل بمشاركة الخبراء والمختصين. هذه المداولات تعتبر خارج نطاق الاهتمام الصحفي والحيل الدبلوماسية.

صدور تصريحات بصدد حماية اسرائيل جاء في الوقت الذي لم تنته فيه «القضية الصينية» حول بيع الطائرات من دون طيار، بين اسرائيل وامريكا. الامريكيون يعتقدون أن اسرائيل لم تستكمل اعادة التنظيم الهادفة الى زيادة الرقابة على الصادرات الأمنية، وأن وزارة الدفاع أبعدت وزارة الخارجية في خطوة مخادعة عن الشراكة في الرقابة. اضافة الى ذلك: لم يتم حل النزاع التقني الميداني حتى الآن بين اسرائيل وامريكا حول دمج العتاد الاسرائيلي الحساس في الطائرة الحربية المستقبلية (JSF).

تصريحات بوش ستثير بالتأكيد الجدل القديم في اسرائيل حول الاكتفاء بالتصريحات الرئاسية حول الالتزام بحماية اسرائيل والاحتفاظ بالاستقلالية المحددة التي تزول اذا تم التوقيع على معاهدة دفاع مشتركة. وربما يتوجب اضافة عامل جديد لم يكن في النقاشات السابقة لأن المسألة تتعلق الآن بمعاهدة دفاعية في مواجهة تهديد نووي. هذا التهديد يأتي من ايران الآن، وفي المستقبل قد يأتي من جانب دول اسلامية اخرى. هذا المصدر حاسم.

في غضون ذلك، لا يتوجب الاكتفاء بتصريحات رئاسية لحماية اسرائيل في حالة تعرضها للهجوم. على اسرائيل أن تسعى الآن الى أخذ موافقة واشنطن حول طريقة زيادة قدرة اسرائيل الردعية بما في ذلك ضد التهديدات بعيدة المدى. ايران تهدد اسرائيل على المدى الطويل، إلا أنها نجحت في بلورة تهديد ضدها على المدى القريب والمتوسط. في هذا الاسبوع تحديدا، حصلت اسرائيل على تذكير حزب الله: اطلاق صواريخ الكاتيوشا على موقع مراقبة وإنذار هام تابع لسلاح الجو. في المقابل نشر نبأ بأن ايران قد زودت حزب الله بصاروخ بعيد المدى (200 كم) برقابة واشراف ايرانيين على ما يبدو.

المنظومة الصاروخية التي أقامها حزب الله في جنوب لبنان بمساعدة ايرانية وسورية هي تهديد تتوجب إزالته. من الممكن القيام بذلك من خلال الطرق الدبلوماسية والضغوط، وليس من خلال الوسائل العسكرية فقط. النموذج الناجح للخطوات الدبلوماسية في لبنان يؤخذ من إبعاد الجيش السوري الذي كان منتشرا هناك منذ عام 1976، على اسرائيل أن تستعد لوضع تزداد فيه التحرشات الايرانية.

من يود زيادة قدرة اسرائيل الردعية والهجومية عند الحاجة، مُجبر على تدارس ذلك عبر عدة مسارات عسكرية. من خلال المنظور الهجومي يبدو أن على اسرائيل أن تعزز قدرتها من خلال حيازة صواريخ عابرة طويلة المدى، عليها أن تحصل على مساعدة في كل ما يتعلق بشراء طائرات جديدة في المستقبل والتي سيكون ثمنها بالتأكيد باهظا. على اسرائيل ايضا أن تتزود بأسلحة خاصة قادرة على اختراق المخابيء العميقة، كما كان لدى الامريكيين في افغانستان. على ايران أن تعرف أن اسرائيل قادرة على الوصول الى أهداف عسكرية معقدة.

ايضا من خلال المنظور الدفاعي توجد طرق لتعزيز اسرائيل. الدولة تسعى لزيادة قدرتها على تطوير اسلحة آلية طويلة المدى، وزيادة منظومة «الحيتس» الصاروخية والوقاية ضد الصواريخ. الدولة تقوم ايضا بدراسة قدراتها على التصدي للاسلحة الصاروخية التي تقوم التنظيمات الارهابية وحزب الله بتطويرها. على اسرائيل أن تحصل على مساعدة في كل هذه المجالات ـ وإلا فانها لن تملك إلا عناوين جيدة.

زئيف شيف

خبير استراتيجي

(هآرتس) 2006/6/1

تصريحات بوش حول التزام بلاده بالدفاع عن اسرائيل قد تعني ايضا أن على اسرائيل أن تتقيد بالسياسة الامريكية بدفاعها عن نفسها

■ تصريح جورج بوش خلال لقائه مع رئيس الوزراء ايهود اولمرت بأن «الولايات المتحدة ستهب الى مساعدة اسرائيل في حالة تعرضها لهجوم ما»، يُعبر عن انعطافة استراتيجية في علاقات الدولتين. هذا التصريح يعبر عن التزام رئاسي امريكي أقوى من أي مرة في السابق بادخال اسرائيل في المظلة الدفاعية الامريكية. بوش كان قد أدلى بتصريح مماثل قبل عدة اشهر في مقابلة صحفية، ولكن ما حدث في هذه المرة هو أن الامور قد صدرت عنه بصورة أكثر الزاما خلال زيارة رسمية لرئيس الوزراء الاسرائيلي الى البيت الابيض.

واشنطن وتل ابيب فضلتا حتى هذا اليوم الامتناع عن الاعلان عن الالتزام الامريكي الصريح بحماية اسرائيل، وأبرزتا الصيغة التي تقوم الولايات المتحدة خلالها بتمويل الوسائل المطلوبة، بينما تقوم اسرائيل بالعمل. سلسلة التصريحات الرئاسية وعدت بتعزيز قدرة اسرائيل والحفاظ عليها من اجل «الردع وحماية نفسها بقواها الذاتية من كل تهديد أو مجموعة من التهديدات المحتملة». هذه الصيغة وردت ايضا في رسالة بوش الشهيرة لارييل شارون في نيسان (ابريل) 2004 والتي اعتبرها رئيس الوزراء السابق ضمانة للحفاظ على القدرة النووية الاسرائيلية وحرية الحركة العسكرية التي تتمتع بها.

بوش امتنع في هذه المرة عن تكرار وعود الماضي خلال وقوفه الى جانب اولمرت واكتفى بالتصريح أن امريكا ستهب لمساعدة اسرائيل عند الحاجة. بعض المسؤولين الاسرائيليين فسروا اقواله على انها تقصد توجيه الولايات المتحدة «لضربة ثانية» في حالة مهاجمة ايران لاسرائيل بالسلاح النووي. ليس هناك أي دليل يدعم ذلك في اقوال بوش التي وردت فعلا بعد الفقرة التي تحدث فيها عن ايران، إلا أنها قصدت كل معتدٍ وليس فقط محمود أحمدي نجاد وثلّته في طهران.

اولمرت لم يجر كما هو معروف أية مفاوضات منظمة حول معنى الوعد الرئاسي. مثل هذا النقاش يجب أن يجري لأن اقوال بوش قابلة للتفسيرات والتأويلات المتعارضة.

في اسرائيل توجهان متعارضان للعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. النهج الاول يسعى منذ الخمسينيات الى مأسسة تحالف دفاعي رسمي بين الطرفين، مثل هذه الاتفاقية ستضع اسرائيل الى جانب دول الناتو واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا، وضمن سلسلة الدول التي تتمتع بالحماية الامريكية. النهج الثاني عارض قيام الجنود الامريكيين بخوض القتال من اجل اسرائيل بشدة كبيرة. الواقع جسد موقفا وسطيا بين الجانبين: مساعدة امريكية سخية لتعزيز قوة الجيش الاسرائيلي الى جانب المشاركة المباشرة وارسال قوات رمزية في الازمات (القطار الجوي في عام 1973 وبطاريات الباتريوت في حرب الخليج الاولى، والتنسيق الميداني حول اجتياح العراق في عام 2003).

تصريح بوش يسير نحو المعاهدة الدفاعية كما يبدو للوهلة الاولى. حتى اذا كان الأمر يتعلق بوعد شفهي لا يكفي لارسال قوة عسكرية. ترجمة ذلك الى خطوات عملية تستوجب التحديد المشترك للتهديدات التي تبرر التدخل الامريكي لصالح اسرائيل والبدء في عملية تخطيط ميدانية منظمة من اجل حالات الطوارىء. وإلا فان تصريح بوش لا يعدو كونه وعدا اخلاقيا يعبر عن الصداقة والدعم ولا أكثر من ذلك.

من الممكن ايضا فهم تصريح بوش بطريقة اخرى: أغلال تفرض على حرية التحرك الاسرائيلية، ذلك لأنه اذا كانت امريكا مستعدة للدفاع عن اسرائيل فلماذا تعطيها مليارات الدولارات سنويا ضمن المساعدة الامريكية؟ ولماذا تحتاج اسرائيل الى القدرة النووية اذا كانت موجودة تحت مظلة الحماية الامريكية؟ واذا هوجمت اسرائيل فهل يتوجب عليها انتظار موافقة واشنطن حتى ترد أم أن عليها أن تتحرك وفقا لاعتباراتها؟.

الرد على هذه الاسئلة سيكون حاسما من اجل بلورة السياسة الأمنية الاسرائيلية في السنوات القادمة، لذلك يحظر الاكتفاء بصياغات ضبابية غامضة وعبارات الطمأنة على أن كل شيء على ما يرام. تصريح بوش جدير بالنقاش الحكومي والشعبي المعمق.

الوف بن

المراسل السياسي للصحيفة

(هآرتس) 2006/5/31